مقـــال

البترول فى حرب اكتوبر

دروس مستفادة لمواجهة تحديات المستقبل*

حسين عبد الله**

أولاً : البترول وحرب السويس الأولى

تعتبر المشكلة البترولية مشكلة أسعار وتمويل فى المقام الأول ، إذ لم تكن مشكلة عجز إمدادات إلا أثناء حرب السويس الأولى عام ١٩٥٦ عندما فوجئ العالم بإغلاق قناة السويس . وكانت أوروبا الغربية قبل إغلاق قناة السويس تعتمد على الاستيراد لمواجهة نحو ٩٠٪ من احتياجاتها البترولية ، كما كان نحو ٧٥٪ من وارداتها البترولية يأتيها من الشرق الأوسط شرقى قناة السويس ، فلما نشبت الأزمة تمثلت المشكلة الرئيسية فى عجز إمكانيات النقل إلى أوروبا ، فالناقلة التى كانت تعمل بين الخليج العربى وأوروبا مارة بقناة السويس لم تكن تستطيع نقل أكثر من ٦٠٪ مما تنقله سنوياً باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول أفريقيا . كذلك أدى توقف الضخ بالأنابيب الموصلة بموانى شرق البحر المتوسط إلى نقص طاقة الناقلات العاملة بينها وبين باقى موانى البحر المتوسط ، وكان الأسطول العالمى للناقلات موزعاً خلال ١٩٥٦ بحيث يخدم ربعه موانى الساحل الشرقى للولايات المتحدة ونصفه موانى أوروبا

* مختصر للدراسة التى ألقاها الكاتب يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٨ فى الندوة الاستراتيجية بمناسبة مرور ٢٥ عاما على حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

** خبير اقتصاديات الطاقة ، ووكيل أول وزارة البترول المصرية سابقا – القاهرة

والباقى لخدمة الباقى من الحركة العالمية للبترول ، كذلك كان هذا الأسطول عند نشوب الأزمة فى حالة تشغيل كامل على أساس استخدام قناة السويس، ومن ثم فإن أية زيادة فى متوسط طول الرحلة كان يهدد الإمدادات بالنقص.

وقد اهتز اقتصاد أوروبا اهتزازاً شديداً نتيجة لغلق القناة مما دعا دول منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى إلى تنشيط أجهزتها المحلية والمشتركة لامتصاص أثر الصدمة وتوزيعها فيما بينها بحيث لا يقع عبؤها الأكبر على الدول ذات الموقف البترولى الأضعف . وقد ساعد على وضع وتنفيذ الخطة الشاملة المنسقة أن شركات البترول العالمية كانت تسيطر على مصادر البترول وعلى اسطول الناقلات ، وأن هذه الشركات بحكم جنسيتها أو ملكيتها كانت تابعة لدولة أو أكثر من دول المنظمة الأوروبية . كذلك تفرع عن الموقف إنشاء العديد من الأجهزة التى تضم الحكومات والشركات ، ففى الولايات المتحدة انشئت لجنة بإشراف الحكومة الأمريكية وتشترك فيها شركات البترول الأمريكية التى تمتلك مصالح بترولية فى الخارج ، كما انشئت لجنة مقابلة فى أوروبا بإشراف حكومات بريطانيا وفرنسا وهولندا واشترك فيها أهم الشركات الأوروبية وذلك بالإضافة إلى مندوبى الشركات الامريكية ، كذلك تفرع من هاتين اللجنتين المركزيتين عدد من اللجان المحلية فى كل دولة .

وهكذا أدى العمل الجماعى المنسق على ضفتى المحيط الأطلسى إلى تحقيق أكبر فائدة من الإمدادات البترولية المتاحة عالمياً ومن الأسطول العالمى للناقلات . ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة قامت فى ذلك الوقت بإعفاء شركاتها البترولية من الخضوع لقوانين مكافحة الاحتكار التى تمنعها من المشاركة فى خطط مشتركة مستندة فى ذلك إلى قانون الانتاج لأغراض الدفاع الصادر عام ١٩٥٠ .

وبغير الدخول فى التفاصيل ، فقد تحققت الدول الغربية المستهلكة للبترول من أن نجاح الخطة المنسقة بين الحكومات والشركات قد فتح آفاقاً جديدة لمواجهة المشاكل مستقبلاً حتى لو نشأت خلال فترات السلم . ولذلك قررت عدم حل هياكل اللجان المحلية ، بل وكلفتها بوضع التوصيات المناسبة لمواجهة المشاكل إذا تكررت ولتدعيم القوة التفاوضية للدول المستهلكة للبترول . وكان من أهم القرارات الاستراتيجية التى تبنتها تلك الدول فى ذلك الوقت :

عقد الستينات عن تحقيق مكاسب ذات قيمة لأعضائها من الدول المصدرة للبترول ، وبعد أن اشتد الطلب العالمى على البترول نتيجة لتآكل أسعاره على نحو ما سبق شرحه ، أخذت الدول المصدرة للبترول فى الضغط على الشركات لرفع الأسعار ، وقد نجحت الثورة الليبية - بالإضافة إلى ظروف أخرى لا محل لشرحها - فى إبرام اتفاقية طرابلس مع الشركات العالمية عام ١٩٧٠ ، كما أعقبتها اتفاقية طهران التى أبرمتها مع الشركات دول الخليج البترولية فى مستهل ١٩٧١ . وبذلك زيد سعر البترول فى الخليج بنحو ٣٥ سنتاً للبرميل ، كما تقررت زيادة سنوية بمقدار ٥ سنت للبرميل و٢,٥٪ لمواجهة التضخم النقدى العالمى وانخفاض قيمة الدولار الذى يستخدم فى تسعير البترول . كذلك تضمنت اتفاقية طهران ثبات الأسعار على هذا الأساس لمدة خمس سنوات .

غير أن قيمة الدولار لم تلبث أن تدهورت إثر قرار تعويمه فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ وما تبعه من تخفيض قيمته رسمياً فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ ، مما دعا دول اوبك إلى المطالبة بتعويض النقص فى القيمة الحقيقية لأسعار البترول . وانتهت المفاوضات إلى إبرام اتفاقية جنيف الأولى (يناير ١٩٧٢) التى زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ٨,٥٪ . فلما خفضت قيمة الدولار للمرة الثانية فى ١٣ فبراير ١٩٧٣ أبرمت اتفاقية جنيف الثانية فى يونيو ١٩٧٣ متضمنة زيادة الأسعار بنحو ١١,٩٪ مع النص على تصحيح الأسعار شهرياً تبعاً لتقلب العملات .

هكذا كان الوضع خلال الشهور التسعة التى سبقت حرب اكتوبر والتى اشتد خلالها أيضاً الطلب العالمى على البترول نتيجة للانتعاش الاقتصادى الذى ساد خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ . ومع أن أجل اتفاقية طهران كان يمتد حتى ١٩٧٥ ، إلا أن دول اوبك أخذت تطالب بإعادة النظر فيها وتعديلها بما يتلائم مع الظروف التى استجدت ، وخاصة بالنسبة لمعدل تصحيح أثر التضخم الذى حددته الاتفاقية عند ٢,٥٪ بينما تراوحت زيادة أسعار صادرات السلع المصنعة فى الدول الغربية حول ٨٦٪ سنوياً خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٢ .

ومع أن تلك المطالب كانت تنحصر فى إطار العلاقات التجارية القائمة بين الدول البترولية والشركات المتعاملة معها ، إلا أن نيكسون رئيس الولايات المتحدة آنذاك لم

يتردد فى تحذير القادة العرب بصورة علنية فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى البيت الأبيض يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٣ بأنهم سيخسرون أسواقهم إذا استمروا فى المطالبة بزيادة الأسعار ومذكراً إياهم بمصير دكتور مصدق عندما قام بتأميم البترول الإيرانى. هكذا كانت الغطرسة المقتنعة بأن شوكة العرب قدانكسرت إلى الأبد ، وأن قدرتهم على المطالبة بزيادة الأسعار لا يمكن أن تتجاوز الحدود التى تقدرها الدول المستهلكة للبترول وتقوم بتنفيذها شركات البترول العالمية ، كما سنبين بعد قليل .

وقد عقد اجتماع وزارى استثنائى لدول اوبك فى ڤيينا يومى ١٥ ـ ١٦ سبتمبر ١٩٧٣ حيث تقرر أن تتفاوض الدول بصورة فردية أو جماعية مع الشركات لرفع الأسعار وتحدد لبدء المفاوضات بين مجموعة الخليج والشركات فى ڤيينا يوم ٨ اكتوبر ١٩٧٣ . وكانت المعارك قد سبقت هذا الموعد بيومين ومع ذلك التقى مندوبو الطرفين فى الموعد المحدد حيث عرض ممثلو الشركات تعديل اتفاقية طهران فيما يخص معدل تصحيح التضخم بجعله ٨٪ ، وكان السعر قد بلغ نحو ٣ دولارات ، وبذلك يرتفع السعر إلى ٣,٢٥ دولار للبرميل . وكانت نتائج المعارك على الجبهة المصرية أخذت تؤكد أن الجانب العربى سوف يفلح فى استرداد كرامته ، ومع ما هو معروف من ارتباط أسعار البترول بالسيادة الوطنية وحرية الإرادة ، اشتدت عزيمة المفاوضين العرب ، ومعهم إيران ، فرفضوا مقترح الشركات فى ڤيينا، وأدركت الشركات حقيقة ما يجرى فى ساحة القتال ، فعادت تعرض رفع نسبة الزيادة إلى ١٥٪ لكى يصبح السعر ٣,٤٦ دولار للبرميل ، إلا أن فريق الخليج ـ الذى عززت المعارك موقفه التفاوضى ـ رفض مرة أخرى اقتراح الشركات وطالب ـ من منطلق تفاوضى ـ أن تكون الزيادة ١٠٠٪ ، ولو إنه كان مستعداً لقبول ٧٠٪ بحسب دراسة أعدتها فى ذلك الوقت منظمة اوبك . عندئذ قام مفاوضو الشركات بالتشاور مع مجالس إداراتهم فجاءهم الرد بأن الشركات لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من ذلك بدون التشاور مع حكومات الدول المستهلكة للبترول (وهذا ما يؤكد مرة أخرى ارتباط البترول بالسياسة ، ابتداءً من حرب السويس الأولى ١٩٥٦ مروراً بعام ١٩٦٧ واستمراراً منذ ١٩٧٣ وحتى الآن) .

وبعد أن توقفت المفاوضات يومين (١٠ ـ ١٢ اكتوبر) استطلعت الشركات خلالهما

آراء عدد من الحكومات الرئيسية المستهلكة للبترول ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، فيما إذا كان يجب عليهم تحسين الأسعار إلى الحد الذى يجعلها مقبولة من دول اوبك ، جاء رد الحكومات سلبياً وبالإجماع تقريباً . عندئذ طلب ممثلو الشركات فى ڤيينا من دول اوبك يوم ١٢ اكتوبر تأجيل المفاوضات لمدة اسبوعين لإجراء مشاورات أخرى مع الحكومات المستهلكة للبترول . وكانت بشائر الانتصار العربى فى الحرب قد تأكدت ، فرفض وزراء الخليج ذلك الاقتراح وتوقفت المفاوضات. وفى يوم ١٥ اكتوبر خرجت طائرة مصرية تحمل وفداً بترولياً برئاسة وزير البترول المصرى آنذاك ، المرحوم أحمد هلال ، ثم توقفت فى الرياض لكى يصعد إليها وفد سعودى برئاسة أحمد زكى يمانى ، واتجهت بعد ذلك إلى الكويت حيث شهد فندق شيراتون بها أخطر القرارات التى نقلت السيادة كاملة على صناعة البترول إلى أصحابها الشرعيين .

بدأ الاجتماع يوم ١٦ اكتوبر بمشاركة وزراء البترول فى دول الخليج الأعضاء فى اوبك ، وهى السعودية والكويت والإمارات وقطر بالإضافة إلى إيران ، حيث تقرر ، من جانب واحد ولأول مرة فى تاريخ صناعة البترول ، زيادة سعر البترول بنسبة ٧٠٪ وبذلك ارتفع السعر من ٣ دولارات إلى ٥,١٢ دولار للبرميل ، ولم تشارك مصر علناً فى هذا الاجتماع لأنها لم تكن عضواً فى منظمة اوبك ، وكان القرار صادرا باسم المنظمة . ولكن مصر كانت تحمل المسؤلية الكاملة عن القرار بحكم انتصارها فى المعارك التى استردت الكرامة العربية ، والتى استهانت بها الدول المستهلكة للبترول إلى الحد الذى جعلها ترفض عرض اليمانى ضمان استمرار الإمدادات البترولية كما ذكرنا .

فى اليوم التالى (١٧اكتوبر) عقد اجتماع لوزراء الدول العشر الأعضاء فى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) وكانت مصر عضواً بها . ولأن الاجتماع كان يتسم بالصفة السياسية فقد اجتمعت الوفود تحت عنوان «مؤتمر وزراء البترول العرب » بدلاً من الاجتماع العادى لمجلس وزراء المنظمة . وقد تقرر فى ذلك الاجتماع خفض إنتاج البترول فوراً بنسبة ٥٪ شهرياً ، كما تلاه اجتماع ثان يوم ٤ نوفمبر حيث تقرر أثناءه أن يكون الحد الأدنى للخفض ٢٥٪ حتى ذلك التاريخ مع الاستمرار فى الخفض

الشهرى بنسبة ٥٪ . ولأن إنتاج دول اوبك كان عند الطاقة الإنتاجية القصوى خلال سبتمبر ١٩٧٣ لم يكن بمقدور الدول غير العربية تعويض الخفض فى الإنتاج العربى . وبذلك انخفض إنتاج البترول العربى من نحو ١٩,٩ مليون برميل يومياً خلال سبتمبر ١٩٧٣ إلى نحو ١٥,٣ مليون ب/ى بنسبة ٢٣٪ . أما باقى دول اوبك وهى إيران وفنزويلا ونيجيريا وإندونيسيا فلم يرتفع إنتاجها خلال الفترة المذكورة بأكثر من ٣٪ (من ١٢,٨ مليون ب/ى إلى ١٣,١ مليون) . وبذلك انخفض إنتاج اوبك نتيجة لانخفاض إنتاج الدول العربية الأعضاء بها من نحو ٣٢,٦ مليون ب/ى إلى ٢٨,٤ مليون بنسبة ١٣٪ .

وكان من بين الدول العربية من يرى المبادرة فوراً بتأميم البترول والمصالح الاقتصادية للدول المساندة للعدو الصهيونى ، وبخاصة المصالح الامريكية والهولندية، بينما رأت السعودية الاكتفاء بإدانة موقف أمريكا والتنبيه إلى الثمن المرتفع الذى ستدفعه الدول الصناعية نتيجة الدعم الامريكى غير المحدود لإسرائيل . فلما أعلن نيكسون يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٧٣ عن صفقة مساعدة عسكرية مقدارها ٢,٢ مليار دولار لإعادة تسليح إسرائيل ، انضمت السعودية إلى باقى المنتجين العرب حيث أعلنت المقاطعة البترولية لكل من الولايات المتحدة وهولندا التى تبنت موقفاً معادياً أثناء اجتماع السفراء العرب فى لاهاى ، وأضيفت البرتغال إلى الدول المقاطعة لسماحها باستخدام مطاراتها فى إمداد إسرائيل بالمعدات العسكرية .

غير أن المقاطعة البترولية العربية لم تلبث أن أخذت فى التراخى وتلاشت إلى حد كبير فى نهاية مارس ١٩٧٤ عندما تم رفعها بالنسبة للولايات المتحدة ، وقد أيدت مصر هذا الاتجاه إذ كانت الولايات المتحدة تشترط إزالة الحظر البترولى قبل أن تقوم بجهد أمريكى جدى للتوصل إلى حل سلمى فى المنطقة . أما سوريا والعراق وليبيا فقد استمرت فى مقاطعة الولايات المتحدة لفترة من الزمن بعد أن رفعتها غالبية الدول.

ونعود إلى أثر حرب اكتوبر فى تحقيق المكاسب البترولية ، حيث تأكد منتجو البترول أنهم لن يعاملوا بعد الانتصار المصرى على أنهم جزء ثانوى فى الاقتصاد الدولى الذى تسيطر عليه الدول الصناعية الغربية وشركاتها البترولية الكبرى ، كذلك تأكدت هذه الثقة بالنفس بعدأن قبلت الشركات صاغرة زيادة الأسعار التى تقررت فى

اجتماع ١٦ اكتوبر وساندتها قرارات المقاطعة فى ١٧ اكتوبر بتقليص المعروض دون بدائل فى أسواق البترول .

وكانت هذه هى المرة الأولى التى ينجح فيها أى تجمع لمنتجى المواد الأولية فى العالم الثالث فى السيطرة على مواردهم الطبيعية بمثل تلك الصورة الحاسمة . ولما طلبت الشركات عقد جلسة فى ڤيينا فى أواخر نوفمبر ١٩٧٣ مع ممثلى الدول المصدرة للبترول من أجل «استيضاح» السياسة السعرية الجديدة ، أصرت منظمة اوبك على ألا تكون الجلسة بأى حال جلسة مفاوضات ، وأنه مهما يكن هيكل الأسعار فى المستقبل ، فإنه سيتحدد بقرارات منفردة من المنظمة وليس من أية جهة أخرى .

وتأكيداً لهذا الموقف اجتمع وزراء الخليج أعضاء اوبك فى طهران يومى ٢٢ ـ ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ حيث تقرر رفع سعر البترول مرة ثانية إلى ١١,٦٥ دولار للبرميل سارياً من أول يناير ١٩٧٤ ، أى بزيادة ١٣٠٪ على المستوى الذى تقرر فى اجتماع ١٦ اكتوبر .

وتوالت بعد ذلك القرارات النابعة من السيادة الوطنية التى استردتها الدول البترولية تحت مظلة انتصارات اكتوبر . فقد كانت اتفاقية المشاركة التى أبرمت مع الشركات عام ١٩٧٢تتيح للدول البترولية حق تملك ٢٥٪ من مرفق إنتاج البترول الخام على أن ترتفع تلك النسبة إلى ٥١٪ بعد عشر سنوات أى فى عام ١٩٨٢ . وبدلاً من انتظار السنوات العشر ، استطاعت دول الخليج أن ترفع نسبة المشاركة فى مستهل ١٩٧٤ إلى ٦٠٪ . وتلا ذلك ـ كما هو معروف ـ سلسلة من القرارات والإجراءات التى انتهت بالتملك الكامل لكافة المنشآت البترولية القائمة على أرض الدول البترولية .

وهكذا جاءت المحصلة النهائية لتداعيات حرب اكتوبر ممثلة فى إعادة هيكلة صناعةالبترول بحيث ارتفعت إيرادات تصدير البترول فى الدول العربية المصدرة للبترول من نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى نحو ٧٥ مليار دولار عام ١٩٧٤ ثم تصاعدت لتبلغ ٩١ مليار دولار عام ١٩٧٧ قبل أن تقفز إلى ١٤٦ مليار عام ١٩٧٩ وإلى ٢١٣ مليار عام ١٩٨٠ إثر قيام الثورة الإيرانية .

أما مصر فلم تستفد من ارتفاع أسعار البترول خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، إذ عجزت مواردها البترولية عن الوفاء باحتياجاتها مما دعاها إلى استخدام حصيلتها

المحدودة من العملة الأجنبية فى استيراد ما بلغت قيمته من البترول ٣٠٠ مليون دولار خلال العامين المذكورين ، وهو مبلغ باهظ بمعايير ذلك الوقت وحجم الموازنة المصرية.

ومن ناحية أخرى ، كانت هناك ترتيبات سابقة على الحرب لكى تحصل مصر على معونات بترولية من بعض الدول الشقيقة ، فأوفى البعض بما وعد ، غير أن البعض الآخر والذى أغضبه توقف المعارك ، أعاد الناقلات المصرية فارغة بعد أن وصلت إلى موانيه وبقيت فيها أياماً تنتظرشحنها بما تم الاتفاق عليه .

ثالثاً ـ دروس مستفادة من حرب اكتوبر

(١) اعتمد منتجو البترول على الانتصار المصرى ، وكسر خرافة التفوق العسكرى الإسرائيلى ، فى استرداد حقوقهم المشروعة فى مواجهة العجرفة التى كانت تبديها شركات البترول العالمية بمساندة الدول الصناعية الغربية المستهلكة للبترول أثناء التفاوض غير المجدى على نحو ما سبق شرحه .

وبذلك استطاعت الدول البترولية زيادة أسعار البترول ، ولأول مرة بصورة منفردة ، من ٣ دولارات للبرميل يوم ٦ اكتوبر ، إلى نحو ١١,٦٥ دولار اعتباراً من أول يناير ١٩٧٤ . وكان أعلى سعر عرضته الشركات خلال مفاوضاتها مع دول اوبك لا يتجاوز ٣,٤٦ دولار للبرميل . وبذلك ارتفعت حصيلة تصدير البترول فى الدول العربية المصدرة للبترول من ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ٧٥ مليار عام ١٩٧٤ كما ذكرنا .

(٢) عجلت انتصارات اكتوبر بتنفيذ اتفاقيات المشاركة ، بل وتجاوزتها ، إذ رفعت دول الخليج نسبة مشاركتها فى الصناعة من ٢٥٪ إلى ٦٠٪ فى مستهل ١٩٧٤ ، بدلاً من الانتظار حتى عام ١٩٨٢ لكى ترتفع النسبة إلى ٥١٪ وفقاً لاتفاقية المشاركة .

(٣) اتخذت المقاطعة البترولية ، وخفض إنتاج البترول العربى ، صورة سلاح بترولى بما صدر عنها من إعلانات سياسية ، ولكن المقاطعة ساعدت من ناحية أخرى فى دعم قرارات زيادة الأسعار بما انعكس فى أسواق البترول العالمية من نقص شديد فى الإمدادات البترولية وعجز باقى الدول المنتجة للطاقة عن تعويضه .

وهنا يمكن القول بأن المصلحة المشتركة قد التقت بين الأهداف السياسية لحرب اكتوبر وبين الأهداف المالية والاقتصادية لمنتجى البترول . أى أن البترول وإن كان قد

دخل متأخراً لتحقيق مكاسب مادية عجز عن تحقيقها بالتفاوض قبل الحرب وخلال أيامها الأولى ، إلا أنه استخدم أيضاً كوسيلة للضغط سياسياً بعد أن توقفت المعارك، واتجهت النوايا إلى استثمار الانتصار العسكرى لتحقيق الأهداف السياسية للحرب.

(٤) لم تستفد مصر كما سبق القول من ارتفاع الأسعار لأن مواردها البترولية عجزت عن الوفاء باحتياجاتها خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥، وإن كانت قد استفادت فيما بعد عندما تحولت إلى دولة مصدرة للبترول اعتباراً من عام ١٩٧٦ .

وكما ذكرنا ، فقد أحجمت دول عربية عن تقديم يد المساعدة نتيجة لاختلاف الرؤية حول إدارة المعارك واتخاذ المواقف السياسية المناسبة لظروف ما بعد وقف القتال . وفى ذلك ما ينبغى استيعابه كدرس لمواجهة تحديات المستقبل . وبصفة خاصة لا يجب أن نتوقع الحصول على البترول كهبة أو بشروط ميسرة إذا ما تحولت مصر إلى دولة مستوردة للبترول وهو ما سنعرض له تفصيلاً فيما بعد .

رابعاً ـ كيف استردت الدول الصناعية هيمنتها على البترول

تطول القصة إذا حاولنا شرح السياسات التى انتهجتها الدول الصناعية الغربية لدعم قوتها التفاوضية فى مواجهة الدول المصدرة للبترول ، ولاستعادة السيطرة على تدفق البترول وتسعيره . ولذلك سوف نكتفى فيما يلى بالإشارة إلى أهم معالم تلك السياسة :

(١) كما شرحنا تفصيلاً ، لم تلجأ المجموعة الصناعية الغربية إلى حل الأجهزة التنسيقية التى أنشأتها لمواجهة الأزمة عام ١٩٥٦ ، واستمرت فى استخدامها حتى عندما كانت شركاتها تسيطر سيطرة شبه كاملة على صناعة البترول العالمية . فلما صدمتها زيادة أسعار البترول فى ظل حرب اكتوبر ، قامت عام ١٩٧٤ بإنشاء وكالة الطاقة الدولية وأدمجت فيها الجهاز الذى احتفظت به منذ ١٩٥٦ مع توسيع اختصاصاتها وإمكانياتها خدمة للمصالح الغربية فى مجال الطاقة بصفة عامة وفى البترول بصفة خاصة .

ولا يتسع المجال لشرح البرامج والأساليب التى استخدمتها الدول الصناعية الغربية وتمكنت عن طريقها من السيطرة مرة أخرى على السوق العالمية للبترول ، ومن

ذلك إعداد وتنفيذ برامج صارمة لترشيد استخدام الطاقة عموماً والبترول بصفة خاصة ، والتوسع فى حجم السوق الفورية ، والاحتفاظ بمخزون تجارى وإستراتيجى كبير للمناورة به فى أوقات الشحة البترولية ، ثم إدخال البترول فى البورصات العالمية التى تضارب على مدار الساعة فى أسعاره ، وفرض ضرائب باهظة على الاستهلاك المحلى للمنتجات البترولية كلما انخفض سعر البترول الخام مما حجب عن المستهلك أثر ذلك الانخفاض وأدى إلى تقلص الاستهلاك والواردات ، ألخ .

(٢) يتسم البترول ، باعتباره مورداً طبيعياً ناضباً ، بوجود ما يعرف اصطلاحاً بالريع البترولى ، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسى بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له ، إذ كلما انخفض سعر البترول الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح. ويمكن تعريف الريع البترولى بأنه يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة فى أسواق المستهلك النهائى . ويتوزع الريع البترولى - بعد استبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة - بين الدول المصدرة (معبراً عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبراً عنه بما تحصل عليه فى صورة ضرائب تفرضها على المنتجات البترولية) .

وقد دأبت الدول الصناعية المستوردة للبترول على زيادة ضرائبها البترولية فى كل مرة ينخفض فيها سعر البترول الخام ، سواء فى صورته النقدية أم فى صورته الحقيقية ، وبذلك حجبت عن المستهلك النهائى الأثر المتوقع من انخفاض سعر الزيت الخام وهو زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على البترول .

وتستند حصة الدول المنتجة فى مشروعيتها إلى أن البترول يعتبر مصدراً طبيعياً ناضباً ، وما تحصل عليه كنصيب فى الريع يعوضها جزئياً عن نضوب تلك الثروة ويعتبر ثمناً لها مستقلاً عن تكلفة الإنتاج . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم فى البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين مما يحميهم من الشحة البترولية وما يقترن بها من صدمات سعرية .

ومن ناحية ثانية ، فقد انتفعت بعض الدول المنتجة/ المستوردة للبترول ، مثل الولايات المتحدة ، من عدم خضوع البترول لاتفاقيات جات فوضعت من السياسات ،

فى أوقات مضت ، ما يحمى أسعار بترولها المحلى من الانهيار أمام منافسة البترول المستورد الرخيص ، ومن تلك السياسات تحديد الواردات البترولية بحصص معينة ومنح المستوردين تراخيص للاستيراد فى حدود تلك الحصص ، وكانت تلك التراخيص تتداول فى الأسواق الأمريكية بأسعار تمثل الفرق بين سعر البترول المحلى المرتفع وبين سعر البترول المستورد .

ومن أمثلة توزيع الريع البترولى بصورة تجحف نصيب الدول المصدرة للبترول ، أن برميل المنتجات المكررة كان يباع للمستهلك النهائى فى غرب أوروبا بنحو ١١,٤٢ دولاراً عام ١٩٧٠ ، وباستقطاع إجمالى التكاليف ، بما فى ذلك تكلفة الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع وأرباح الشركات الوسيطة ، كان الريع الصافى يقدر بنحو ٦,٠٧ دولار لم تحصل منه الدول المصدرة للبترول على أكثر من ١,٤٢ دولار وهو ما يعادل ٢٣٪ بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للبترول تحصل على ٤,٦٥ دولار أو ما يعادل ٧٧٪ .

فلما استردت الدول المصدرة للبترول ، فى ظل حرب اكتوبر ، حريتها فى تحديد الأسعار ، تحول توزيع الريع البترولى إلى صالحها . ففى عام ١٩٧٥ بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائى فى المجموعة الأوروبية نحو ٢٧,٩٠ دولاراً بينما بلغ صافى الريع نحو ١٨,٩٠ دولاراً موزعاً بنسبة ٥٢٪ للدول المصدرة وبنسبة ٤٨٪ للدول المستوردة . وبلغ نصيب الدول المصدرة ذروته عام ١٩٨٠ عندما كانت تحصل على نحو ٣٤,٣٠ دولاراً للبرميل (٦٤٪ من صافى الريع) مقابل ١٨,٩٥ دولاراً لضرائب الحكومات الأوروبية (٣٦٪) ، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائى فى العام المذكور نحو ٦٥,٥٠ دولار .

غير أن أسعار البترول الخام لم تلبث أن أخذت فى التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت عام ١٩٨٦ من نحو ٢٨ دولارا عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٣ دولاراً . عندئذ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائى ، مما كان سينعكس أثره فى زيادة الطلب على البترول ، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها البترولية بحيث ارتفعت من نحو ٢٢,٥٠ دولار عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٠ دولاراً عام ١٩٨٦ واستمرت فى الزيادة إلى أن بلغت نحو ٦٦ دولارا عام ١٩٩٥ . ويأتى مشروع الاتحاد

الأوروبى لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافى على هيكل الضرائب البترولية التى تتحيز لصالح الفحم رغم إنه المصدر الأكثر تلوثاً للبيئة .

أما سعر البترول الخام (معبراً عنه بسعر سلة اوبك تسليم أوروبا) فقد استمر فى التآكل بحيث انخفض من ١٩,٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨,٢٢ عام ١٩٩٢ وإلى ١٦,٠٧ عام ١٩٩٣ وإلى ١٥,٥٣ دولار عام ١٩٩٤ . وإذا كان السعر قد انتعش قليلاً خلال ١٩٩٦ وحافظ على بعض استقراره خلال ١٩٩٧ ، إلا أنه لم يلبث أن انهار منذ بداية ١٩٩٨ وحتى الآن إلى أقل من ١٢ دولار وهو مستوى غير مسبوق منذ ١٩٨٥ .

وباستبعاد تكاليف الإنتاج والنقل ، من تلك الأسعار ، يبلغ نصيب الدول المصدرة من صافى الريع نحو ١١ دولار عام ١٩٨٦ ونحو ١٤,٥٥ دولار فى عامى ١٩٩١ - ١٩٩٢ ونحو ١٢,٣٥ دولار عام ١٩٩٣ . بذلك انعكس توزيع الريع البترولى بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على أكثر من ٢٠٪ .

وإذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية OECD الشريك التجارى الرئيسى فى مبادلة البترول بالسلع التى تصدرها المجموعة إلى دول اوبك ، فإن تطور الأسعار فى الجانبين يمكن أن يعبر عن القيمة الحقيقية لسعر البترول . وبعبارة أخرى فإن استبعاد أثر التضخم معبراً عنه بالرقم القياسى لأسعار صادرات المجموعة الصناعية الغربية والذى ارتفع من ١٠٠ إلى نحو ٣٠٠ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩١ يوضح أن أسعار البترول الخام مقومة بدولارات عام ١٩٧٣ قد انهارت إلى نحو ٥,٩٠ دولار فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١ . كذلك شهدت الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٨ استمرار تآكل السعر فى صورتيه الاسمية والحقيقية بحيث يكاد السعر الحقيقى فى الوقت الحاضر يهبط إلى أقل من مستواه قبيل حرب اكتوبر .

(٣) هكذا تآكلت المكاسب التى حققتها انتصارات اكتوبر ، كما تآكلت الاحتياطيات المالية التى تراكمت نتيجة لارتفاع أسعار البترول ، بل وزاد على ذلك ما أنتجته أزمة الخليج عام ١٩٩٠ من تداعيات سلبية فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بالنسبة للمنطقة العربية . ومن هنا نستخلص أن البترول لا يمكن أن يلعب دوراً مؤثراً فى مواجهة التحديات التى ستواجهها المنطقة العربية خلال المستقبل المنظور ، مالم يدرك العرب أن مصيرهم مهدد بقوى متربصة ، وأن نجاتهم تتوقف

على مدى وقوة التلاحم الذى يجمع بين صفوفهم .

وإذا كانت الدول الصناعية الغربية ، وهى المسئولة عن نحو ٦١٪ من الاستهلاك العالمى للبترول ونحو ثلاثة أرباع الواردات البترولية العالمية ، قد قامت ومازالت تقوم بتنسيق سياساتها بما يحقق مصالحها المشتركة والمنفردة ، فلا أقل من أن يقوم بمثل ذلك الدول المصدرة للبترول ، وبصفة خاصة المجموعة العربية التى يتوقع أن تنهض بالعبء الأكبر فى توفير احتياجات العالم من البترول والغاز الطبيعى فى مستهل القرن الحادى والعشرين كما سنبين فيما يلى :

تشير أغلب الدراسات المعتمدة إلى أن الطلب العالمى على البترول خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٢٠ سوف ينمو بمعدل ٢,١٪ سنوياً فى المتوسط ، لكى يرتفع من نحو ٧١,٥ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٩٥,٩ مليون ب/ى عام ٢٠١٠ وإلى نحو ١٠٥,٦ مليون ب/ى عام ٢٠١٥ وإلى نحو ١١٦,٤ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠ .

أما بالنسبة للعرض العالمى للبترول ، فالمتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للبترول فى العالم من نحو ٧٤,٤ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٨٨ عام ٢٠٠٥ و٩٧مليون عام ٢٠١٠ و١٠٧ مليون عام ٢٠١٥ و١١٨ مليون عام ٢٠٢٠ ، وذلك بمعدل نمو ٢٪ سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٢٠ .

فى ضوء تلك التقديرات يتوقع أن يرتفع نصيب اوبك من الطاقة الإنتاجية العالمية من ٣٩٪ فى الوقت الحاضر إلى نحو ٤٣٪ عام ٢٠١٠ و ٤٧٪ عام ٢٠١٥ و٥٢٪ عام ٢٠٢٠ . وفى داخل اوبك لا يوجد غير ست دول فقط ممن سيكون لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقتها الإنتاجية بحيث تستطيع الوفاء بنحو ٤٠٪ من احتياجات العالم البترولية عام ٢٠١٥ وبنحو ٤٦٪ من تلك الاحتياجات عام ٢٠٢٠ . وهذه الدول الست هى السعودية والعراق وإيران والإمارات والكويت ، ثم فنزويلا. أما بالنسبة لباقى أعضاء اوبك ، فمن المتوقع أن يظل مجموع الطاقة الإنتاجية لديها ثابتا حول ٨ مليون ب/ى تقريباً خلال الفترة المذكورة، وإن تغير نصيب كل دولة فى ذلك المجموع .

وخارج اوبك يتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للبترول من ٤٣,٥ مليون ب/ى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٥٥ مليون بحلول ٢٠١٠ لتستقر بعد ذلك حول هذا الرقم دون زيادة حتى ٢٠٢٠ .

ويستخلص مما تقدم ،أن درجة التركيز الاحتكارى فى إنتاج البترول سوف ترتفع فى مستهل القرن الحادى والعشرين ، بحيث يبلغ نصيب اوبك من الإنتاج العالمى نحو نصف ذلك الإنتاج خلال الفترة ٢٠١٥ ـ ٢٠٢٠ . بل إن هذا الإنتاج سوف يتركز فى ست دول فقط من أعضاء اوبك كما ذكرنا ، كما يقع نحو ٩٠٪ من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست فى منطقة الخليج ، ويبلغ نصيب الدول العربية الأربع نحو ٧٨٪ من تلك الاحتياطيات .

أما بالنسبة لأسعار البترول ، فبالرغم من الانهيار الذى أصابها خلال ١٩٩٨ ، ويتوقع أن يستمر لعام أو عامين ، إلا أن أساسيات العرض والطلب فى المدى البعيد ـ كما سبق شرحها ـ تشير إلى أن تلك الأسعار سوف تأخذ إتجاها صعوديا. وكانت الدراسات السابقة على الأزمة الأسيوية تتوقع ارتفاع تلك الأسعار فى مطلع القرن الواحد والعشرين بمعدل ٢,٥ ٪ سنويا فى المتوسط بدولارات ثابتة القيمة. وبإضافة ٣٪ كمعدل للتضخم ، يصبح معدل ارتفاع السعر ٥,٥٪ سنوياً فى المتوسط ، وبذلك يتوقع أن يبلغ السعر بالدولارات الجارية نحو ٣٨ دولاراً عام ٢٠١٠ ونحو ٥٥ دولارا بحلول عام ٢٠١٧ . ولايصح أن نستغرب هذه الأرقام لأن سعر البترول سبق أن تجاوز ٤٠ دولاراً بدولارات أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وهى أعلى قيمة من دولارات المستقبل .

خامسا ـ موقف البترول المصرى :

ارتفع استهلاك مصر من البترول والغاز خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٧ من نحو ٧,٥ مليون طن إلى نحو ٣٤ مليون طن بمعدل نمو ٧,٣٪ . وبلغ ذلك المعدل نحو ٥٪ سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ وهى الفترة التى بدأ الاقتصاد المصرى ينتعش خلالها بعد أن شهد فترة من الركود نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ .

من ناحية أخرى ،بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى GDP وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى خلال السنوات المالية ٩٤/٩٣ و ٩٥/٩٤ و ٩٦/٩٥ نحو ٢,٩٪ و ٣,٢٪ و ٤,٢٪ على التوالى . وبافتراض معدل ٥٪ للنمو الاقتصادى خلال السنة المالية ٩٧/٩٦ ، فإن معدل النمو الاقتصادى خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ يقدر بنحو

٣,٨٪ سنوياً فى المتوسط . ومع أن إستراتيجية التخطيط التى أعلنها السيد رئيس الوزراء تستهدف نمو الاقتصاد بمعدل يقارب ٧٪ سنوياً حتى عام ٢٠١٧ ، إلا أننا نميل لتقدير احتياجاتنا المحلية من الطاقة على أساس معدل نمو اقتصادى متحفظ ٤٪ فقط .

ونظراً لارتباط استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادى عن طريق ما يعرف اصطلاحاً بمعامل المرونة الدخلية (وهو ناتج قسمة معدل نمو الطاقة على معدل النمو الاقتصادى) ، فإن ذلك المعامل يمكن أن يبلغ نحو ١,٣ تقريباً على أساس معدلات الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ (٥٪ لنمو الطاقة و ٣,٨٪ للنمو الاقتصادى) .

وفى تقديرنا أن هذا المعامل يمكن أن يتحسن ، إذا ما قامت مصر بوضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة بحيث ترتفع كفاءة استهلاك الطاقة وينخفض معامل المرونة من ١,٣ إلى نحو ٠,٧٥ . وهذا ما يستهدفه جهاز تخطيط الطاقة الذى قام الكاتب بإنشائه ورئاسته خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ، وحظى بدعم ومساندة المجلس الأعلى للطاقة الذى أنشئ عام ١٩٧٩ . غير أن تلك الجهود لم تلبث أن تراخت ،إذ لم يجتمع المجلس المذكور منذ أكثر من عشر سنوات وترك الأمر مبعثراً بين جهات متعددة لا تخضع لرقابة أو متابعة جهة مركزية عليا .

ومن ناحية أخرى ، فإن الطاقة الكهرومائية بلغت حدها الأقصى عند ١٢ مليار كيلووات ساعة سنوياً وهو ما يعادل ٢,٦ مليون طن بترول معادل ، وصار توليد الكهرباء يعتمد فى توسعاته السريعة اعتماداً كلياً على البترول والغاز ، وذلك بالإضافة إلى الاستهلاك المتزايد فى القطاعات الأخرى . ومن هنا نفترض أن أية زيادة فى استهلاك الطاقة مستقبلاً سوف تعتمد بالكامل تقريباً على البترول والغاز والذى يبلغ نصيبهما من إجمالى الطاقة المستهلكة نحو ٩٢٪ فى الوقت الحاضر .

فإذا تحققت تلك الافتراضات ، وانخفض معامل المرونة الدخلية من ١,٣ إلى ٠,٧٥ كما ذكرنا ، وإذا اعتمدنا على المعدل المتحفظ لنمو الاقتصاد وهو ٤٪ سنوياً فى المتوسط، فإن معدل نمو استهلاك الطاقة يمكن أن يبلغ ٣٪ سنوياً فى المتوسط ، وهو ما قمنا على أساسه ببناء الجدول المرفق الذى يوضح توقعات استهلاك الطاقة فى مصر حتى عام ٢٠١٧ .

ويوضح الجدول فى عموده الثانى توقعات الاستهلاك المحلى من السوائل البترولية والغاز الطبيعى سنوياً ، بينما يوضح العمود الثالث مجمع ذلك الاستهلاك Cumulative ، كما يوضح العمود الرابع الاستهلاك المجمع للطاقة الكهرومائية ، والعمود الخامس مجمع الطاقة بعناصرها الثلاثة ، والعمود السادس كمية البترول أو الغاز الواجب تصديرها للمحافظة على الحصيلة الصافية للصادرات البترولية الحالية والتى تقدر بنحو ١,٣ مليار دولار سنوياً (على أساس المتوسط السنوى للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦) . أما العمود السابع فيوضح مجموع الاستهلاك المحلى والصادرات من البترول والغاز معاً ، وهو ما يمثل العبء الذى يستنفد نصيب مصر من الاحتياطيات البترولية والغازية .

بذلك يتوقع أن ينمو الاستهلاك المحلى من البترول والغاز من نحو ٣٤ مليون طن بترول معادل عام ١٩٩٧ إلى نحو ٥٠ مليون طن عام ٢٠١٠ وإلى ٦١ مليون طن عام ٢٠١٧ .

ومن ناحية أخرى ، تقدر احتياطيات مصر فى الوقت الحاضر - وفقاً لبيانات وزارة البترول - بنحو ٣ مليارات برميل زيت و٣٢ تريليون قدم مكعب غاز ، أى أن مجموع المصدرين معاً لا يتجاوز ١,٢٥ مليار طن بترول معادل باستخدام معاملات التحويل المعروفة . فما هو نصيب مصر من تلك الاحتياطيات ، وكم سنة يمكن أن يكفيها هذا النصيب قبل أن تلجأ إلى الاستيراد ؟

تقضى اتفاقيات البحث عن البترول والغاز فى مصر باقتسام الإنتاج مع الشركات الأجنبية العاملة فى أراضيها ، حيث تحصل تلك الشركات من البترول والغاز على نصيب لتغطية نفقات الاستكشاف والتنمية والإنتاج ، كما تحصل على نصيب إضافى مقابل ما تحملته من مخاطر أثناء قيامها بالاستكشاف . وقد أثبتت التجربة العملية أن ما يتبقى لمصر بعد نصيب الشريك الأجنبى الإجمالى لا يتجاوز ثلثى الإنتاج . أى أن نصيب مصر من الاحتياطيات المؤكدة للبترول والغاز لا يتجاوز نحو ٨٣٠ مليون طن بترول معادل .

بذلك ، ووفقاً لتقدير احتياجات مصر من الطاقة على أساس معدل نمو متحفظ ٣٪ سنوياً ، فإن نصيبها من تلك الاحتياطيات يمكن أن ينضب فى منتصف ٢٠١٥ وذلك

بافتراض التوقف من الآن عن تصدير البترول السائل والامتناع عن تصدير الغاز مستقبلاً (راجع العمود الثالث من الجدول) .

فإذا قامت مصر بتصدير الغاز إلى تركيا كما أعلن عن ذلك ، وهو ما يقتضى تخصيص نحو ٨,٨ تريليون قدم مكعب من إجمالى الاحتياطيات الغازية لمواجهة هذا الالتزام ، وإذا ما استمرت أيضاً فى تصدير البترول ، فإن نصيبها من احتياطيات البترول والغاز يمكن أن ينخفض إلي نحو ٦٧٨ مليون طن بترول معادل ، وهو ما يؤدى إلى استنفاد ذلك النصيب بحلول عام ٢٠٠٩ (راجع العمود السابع من الجدول) .

وبوضع الأرقام المتوقعة لأسعار البترول عالمياً كما سبق تقديرها ، وهى ٣٨ دولاراً للبرميل بحلول عام ٢٠١٠ و ٥٥ دولاراً بحلول عام ٢٠١٧ ، إلى جانب احتياجات مصر من الطاقة خلال الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٧ وما بعدها ، فإن النتيجة يمكن أن تبدو مذهلة وغير قابلة للتصديق . ومع ذلك ، وأخذا فى الاعتبار أن مصر استوردت من البترول خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار ، وأن سعر البترول تجاوز ٤٠ دولاراً في فترات الشحة والتى يمكن أن تتكرر ، فإن تلك النتيجة يمكن أن تحدث وينبغى ألا نسقطها من حساباتنا ونحن نستعد لمواجهة تحديات المستقبل فى مجال الطاقة .

وختاماً ، فإنى أطرح باختصار شديد التوصيات التالية لكى تجرى مناقشتها بهدف وضع استراتيجية طويلة الآجل للطاقة فى مصر تحت مظلة المجلس الأعلى للطاقة الذى انشئ فى عام ١٩٧٩ لوضع تلك الاستراتيجية وتقديم تقارير دورية عنها للسيد رئيس الجمهورية ، ولكنه لم يجتمع منذ أكثر من عشر سنوات كما ذكرت .

(١) تكثيف أنشطة البحث عن البترول والغاز ، خاصة وأن الاتفاقيات المصرية تعتبر من أكثر الاتفاقيات جاذبية للشركات فى العالم ، إذ أبرم منها نحو ١٣٠ اتفاقية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٩٨ ، وتحولت مصر فى ظلها من دولة مستوردة للبترول إلى دولة مصدرة له .

ومع أن مصر ـ فى محاولة لجذب المزيد من الشركات العالمية ـ قد ادخلت على عقودها فى عام ١٩٩٤ تحسينات لصالح الشركات الأجنبية وصفتها الصحافة المتخصصة بأنها « غير مسبوقة » عالمياً، إلا أن بعض تلك التحسينات لم تكن مبررة ، من ذلك أن

السعر الذى كانت مصر تشترى به نصيب الشريك الأجنبى من الغاز لاستخدامه فى السوق المحلية ، وكان يتحدد على أساس سعر المازوت وهو الوقود البديل للغاز ، عدل فى ١٩٩٤ لكى يتحدد على أساس أفضل الزيوت الخام المصرية ، وبذلك ارتفع بنحو ٤٠٪ عما كان عليه وصار يعادل تقريباً سعر الغاز الطبيعى تسليم أوروبا . والسؤال هنا : لماذا تشترى مصر الغاز المنتج فى أرضها بسعر يقارب سعر الغاز تسليم أوروبا بعد إسالته ونقله إليها بحراً بتكلفة مرتفعة ؟

عموماً ، ودون التخلى عن الأمل فى أن تنجح أنشطة الاستكشاف فى الإضافة إلى احتياطياتنا البترولية ، لا ينبغى أن نبالغ فى التفاؤل من هذه الناحية ، إذ أخذت احتياطيات وإنتاج البترول الخام فى التآكل خلال السنوات الأخيرة . كما أن ما يتم اكتشافه من حقول جديدة لا يضارع من حيث الحجم ما تم اكتشافه فى الماضى وإنما توصف الحقول الجديدة بأنها حقول صغيرة وفى مناطق أكثر صعوبة وربما أعلى كلفة.

(٢) وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة ورفع كفاءتها . وقد سبق الإشارة إلى ماأصاب تلك الجهود من بعثرة وتفكك نتيجة لعدم اجتماع المجلس الأعلى للطاقة، وهو السلطة الوزارية العليا المكلفة بوضع استراتيجية شاملة للطاقة ، ومتابعة تنفيذها. وقد قام الكاتب أثناء رئاسته لجهاز تخطيط الطاقة خلال سنواته الأولى من ١٩٨٢ حتى نهاية ١٩٩٥ بالإشراف على دراسات فنية واقتصادية للطاقة فى بعض مصانع القطاع العام فكشفت تلك الدراسات عن الكثير من أوجه الهدر فى استخدامها ، وخاصة عندما كان المازوت يباع محلياً بسبعة جنيهات ونصف بينما يبلغ سعره فى السوق العالمية نحو ١٨٠ دولاراً . وقد برهنت تلك الدراسات أنه بالإمكان توفير ما لا يقل عن ثلث الطاقة المستهلكة بإنفاق قدر محدود من الاستثمار ، وأحياناً بدون إنفاق ، دون أن يتأثر الإنتاج أو الخدمات المستهلكة للطاقة .

والآن ، وعلى الرغم مما تحقق من أنشطة فى هذا المجال خلال السنوات الأخيرة ، بمساعدات أجنبية ، إلا أن الموضوع مازال يحتاج إلى جهود أكثر جدية وتنظيماً وتمويلاً ومتابعة ، وذلك بما يتناسب مع خطورته فى إطار ما سبق شرحه بالنسبة لمستقبل الطاقة فى مصر ، وهنا يصدق القول المعروف «إن برميلاً يتم توفيره يعادل برميلاً يتم إنتاجه» A barrel saved is a barrel produced .

(٣) تنشيط وتوسيع استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح . وقد انشئت لهذا الغرض هيئة عامة تابعة لوزراة الكهرباء منذ بداية عقد الثمانينات ، وتشير البيانات الصادرة عنها أن تلك الطاقة سوف تساهم بحلول عام ٢٠٠٥ بنحو ١,٩ مليون طن بترول معادل أومايعادل٤٪ من استهلاك الطاقة فى ذلك العام . وهنا أيضاً يحتاج الأمر إلى تكثيف الجهود لتطوير تكنولوجيا تلك المصادر وتشجيع التوسع فى استخدامها ، خاصة وأن مصر تتمتع بقدر كبير من الإمكانيات فى هذا المجال .

(٤) ونختتم تلك التوصيات باقتراح أعلم أنه يثير الكثير من الخلاف ، ولكن أمانة الكلمة وحرية الرأي مع خطورة الموضوع تلزمنا بمناقشته . وتتلخص تلك التوصية فى ضرورة الاحتفاظ بالغاز الطبيعي والامتناع عن تصديره ، وذلك لمواجهة الاستهلاك المحلى المتزايد للطاقة وهو ما يخدم أيضاً أهداف تحسين البيئة باعتباره الأكثر نظافة والأقل تلويثاً . وقد يقال إن الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ترغب فى تصدير الغاز حتى تحصل على نصيبها من الاحتياطيات فى أقصر وقت ممكن وتعيد استثمار مواردها المالية فى مناطق جديدة . ولكن هذه المقولة يرد عليها بأن اتفاقيات البترول تمتد إلى نحو ٣٥ عاماً وهو ما يؤمن للشركات حصولها على نصيبها مما تحتويه الحقول التى لا يزيد عمرها عن تلك الفترة ، ومن ناحية أخرى فإن سعر شراء نصيب الشريك الأجنبى من الغاز لأغراض الاستهلاك المحلى يحقق له عائداً لا يتحقق بالتصدير إلى أوروبا وهى أقرب الأسواق ، وغاية ما يطلب من الشريك الأجنبى أن يتناسب إنتاج الغاز مع الاحتياجات المحلية وتحديد سقف الإنتاج بما يحقق المصالح العليا للدولة المضيفة . ومن المعروف أن سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يعتبر من الحقوق المستقرة والمعترف بها دولياً . ومن التطبيقات الشائعة لحق الدولة فى تحديد حجم إنتاج البترول بما يحقق مصالحها القومية ما تقوم به دول أوبك عند الالتزام بحصتها التى قد تقل كثيراً عن حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة ، ومن ثم تقوم بخفض الإنتاج وتوزيع الحصة المخفضة بين الشركات العاملة فى أراضيها بنسب تحددها الدولة وتقبلها الشركات دون منازعة . وقد استنت فنزويلا مؤخراً قانوناً ينظم كيفية توزيع ما يتقرر خفضه من إنتاج البترول بين الشركات العاملة فى أراضيها وذلك رغم ما يتوفر لديها من احتياطيات وفيرة تتجاوز ما لدى مصر بعشرات الأمثال ، كذلك

أجازت المادة ٢٠ من اتفاقية الجات للدولة أن تقوم بتنظيم الإنتاج من مواردها الطبيعية النادرة أو القابلة للنضوب وفقاً لما تقتضيه مصلحتها القومية ، وهو ما ينطبق على الثروة البترولية والغازية .

(Units = Million Tons of Oil Equivalent)

O + G + X	Export X	Cum. O+G+H	Hydro	Cum. O+G	Yearly O+G Consumption	Year
٤٥,٣	١١,٣	٣٦,٧	٢,٦٧	٣٤	٣٤	١٩٩٧
٩١,٦	٢٢,٦	٧٤,٤	٥,٣٤	٦٩	٣٥	١٩٩٨
١٣٩	٣٣,٩	١١٣,١	٨,٠١	١٠٥,١	٣٦,١	١٩٩٩
١٨٧,٤	٤٥,٢	١٥٢,٩	١٠,٦٨	١٤٢,٢	٣٧,٢	٢٠٠٠
٢٣٧	٥٦,٥	١٩٣,٩	١٣,٣٥	١٨٠,٥	٣٨,٣	٢٠٠١
٢٨٧,٧	٦٧,٨	٢٣٥,٩	١٦,٠٢	٢١٩,٩	٣٩,٤	٢٠٠٢
٣٣٩,٦	٧٩,١	٢٧٩,٢	١٨,٦٩	٢٦٠,٥	٤٠,٦	٢٠٠٣
٣٩٢,٧	٩٠,٤	٣٢٣,٧	٢١,٣٦	٣٠٢,٣	٤١,٨	٢٠٠٤
٤٤٧,١	١٠١,٧	٣٦٩,٤	٢٤,٠٣	٣٤٥,٤	٤٣,١	٢٠٠٥
٥٠٢,٨	١١٣	٤١٦,٥	٢٦,٧	٣٨٩,٨	٤٤,٤	٢٠٠٦
٥٥٩,٨	١٢٤,٣	٤٦٤,٨	٢٩,٣٧	٤٣٥,٥	٤٥,٧	٢٠٠٧
٦١٨,١	١٣٥,٦	٥١٤,٦	٣٢,٠٤	٤٨٢,٥	٤٧,١	٢٠٠٨
٦٧٧,٩	١٤٦,٩	٥٦٥,٧	٣٤,٧١	٥٣١	٤٨,٥	٢٠٠٩
٧٣٩,١	١٥٨,٢	٦١٨,٣	٣٧,٣٨	٥٨٠,٩	٤٩,٩	٢٠١٠
٨٠١,٩	١٦٩,٥	٦٧٢,٤	٤٠,٠٥	٦٣٢,٤	٥١,٤	٢٠١١
٨٦٦,١	١٨٠,٨	٧٢٨,١	٤٢,٧٢	٦٨٥,٣	٥٣	٢٠١٢
٩٣٢	١٩٢,١	٧٨٥,٣	٤٥,٣٩	٧٣٩,٩	٥٤,٦	٢٠١٣
٩٩٩,٥	٢٠٣,٤	٨٤٤,٢	٤٨,٠٦	٧٩٦,١	٥٦,٢	٢٠١٤
١٠٦٨,٧	٢١٤,٧	٩٠٤,٧	٥٠,٧٣	٨٥٤	٥٧,٩	٢٠١٥
١١٣٩,٦	٢٢٦,	٩٦٧	٥٣,٤	٩١٣,٦	٥٩,٦	٢٠١٦
١٢١٢,٣	٢٣٧,٣	١٠٣١,١	٥٦,٠٧	٩٧٥	٦١,٤	٢٠١٧